المجلس العلمي

المحاضرة الأولى (01)

الواقع الاقتصادي المغاربي...دراسة في العوامل والتحديات

عناصر المحاضرة:

- تمهيد
- القطاعات الاقتصادية الكبرى.
- العوامل المؤثرة في الاقتصاد المغاربي.
- التحديات والعوائق
- خاتمة

تقديم:

إن دراسة الواقع الاقتصادي لدول المغرب العربي خلال الفترة الحديثة والذي قامت عليه الايالات العمانية الثلاثة (طرابلس الغرب وتونس والجزائر) والمغرب الاقصى أو بالأحرى مملكة مراكش لمدة ثلاث قرون، هو الأساس الذي بنيت عليه التنظيمات مما يجعلنا نصفه بالعصب الحيوي.

1- القطاعات الاقتصادية:

إن الكتابة حول التاريخ الاقتصادي لدولة ما او إقليم أو مجموعة من الدول يتطلب الوقوف على جملة من القواعد والأسس ويجرنا للتعامل مع المادة المصدرية وفق اساسيات ومناهج، ولعل الدراسات الرائدة في هذا المجال سواء مغاربيا أو محليا بالجزائر تعد مرجعا رئيسيا في هذا التخصص[1].

يرتكز الاقتصاد بصفة عامة على جملة من العناصر الأساسية وهي الزّراعة والثّروة الحيوانية والصّناعة بأنواعها التقليدية والتحويلية والتجّارة بأشكالها الدّاخلية والخارجية وأخيرا الموارد المالية التي تشترك فيها جميع القطاعات.

يقصد بالزراعة بأنها فلاحة الأرض وتشمل بمعنى أوسع كذلك تربية الماشية وصناعة الألبان وعمل الزبد، وتربية النحل وصناعة العسل، والصيد البحري وغيره مما يرتبط بعمل الفلاح، ويكون له علاقة مباشرة بمواد الغذاء.

تعتبر الحرف أو الصنائع عمل يعتمد فيه الإنسان على جهد عضلي في تشكيل وصنع عدة أشياء التي تلبي حاجته اليومية كما تعد الصناعة بمختلف أنواعها واحدة من معالم الهوية الوطنية لأنها تعطي المجتمع نوع من الخصوصية وتعمل على رفع الإنتاج الاقتصادي.

إذا كان القطاع الثالث في التصنيف الحالي المعاصر يشمل الخدمات بكل أقسامه فإننا لايمكن إسقاطه على الفترة الحديثة، وبالتالي يمكننا التركيز على قطاع التجارة وما يتعلق به من عائدات مالية وتبادلات تجارية وسلع وعملة ومكاييل ...

[1]- سهيلة أحمد سرير، إسهامات المؤرخ ناصر الدين سعيدوني في كتابة التاريخ الاقتصادي للجزائر في العهد العثماني، مجلة تاريخ العلوم، جامعة الجلفة، مج 5، العدد 3 ، 2020.

2-العوامل المتحكمة في الاقتصاد المغاربي:

قبل الخوض في الواقع الاقتصادي الجزائري خصوصا والواقع الاقتصادي لأقطار المغرب العربي في الفترة الحديثة التي تتراوح بين الانتعاش مع بداية القرن 17 والركوض والتراجع والتقهقر طيلة القرنين 18و19م علينا أن نقف على العوامل المتحكمة في الاقتصاد المغاربي والتي يمكن تلخيصها في:

- نظام الحكم وطبيعته: يتركز في الفجوة الكائنة بين الطبقة الحاكمة (أتراك) والسكان المحليين واعتماد الحكم على تنظيمات إدارية معينة[1].

-النظام الإداري: أوجد هذا النظام فوارق طبقية حيث تملك كبار الموظفين الاقطاعات الكبيرة وتحكموا في نوع المحصول الموجه للتصدير مع تدخل اليهود كوسطاء.

- النظام القضائي: الذي تميز بثنائية الأحكام القضائية والهياكل مما سيؤثر على الواقع الاقتصادي إضافة إلى وجود مؤسسات الأوقاف الموجودة نظرا لكثرة الزوايا والمساجد.

- النظام المالي: هو ما يتعلق بالمداخيل (مصادر الدخل) والنفقات (وجوه الإنفاق) إضافة إلى مهام الخزناجي وشخصيته المتقلبة ودور اليهود من خلال نفوذهم التجاري والمالي[2].

- سياسة الحكام: التي تميزت بالتذبذب والتناقض من خلال الإخضاع بعد الإهمال أي اخضعوا الاقتصاد وتملكوه بعدما كانوا مهملا بحيث ركز النظام على الحملات التأديبية، الحد من نفوذ رجال الدين، تشجيع العداء بين القبائل.

- الجهاد البحري: (القرصنة) والذي كانت نواته مع تكوين أول اسطول بحري في عهد البرابسة ثم انقاذ الاندلسيين وفدية الأسرى.

- دور اليهود: المتمثل في الجوانب التجارية والمالية حتى الدبلوماسية[3].

- مكانة الاندلسيين[4] : كفئة جديدة مكنت من تغيير بعض الجوانب الاقتصادية، كالبستنة، الصناعات، الحرف، الصناعة الدوائية.

- العلاقة بين الأرياف والمدن: تتمثل في التعاون او التوتر بحيث تمد الأرياف بالإنتاج الوفير، الحواضر الرئيسية في حال الاستقرار السياسي وتحسن الظروف الأمنية، وتحدث القطيعة بين الريف والمدينة في حال الثورات.

-عامل الأسواق ونقصد بها الداخلية أو الخارجية والتي تتمثل في الأسواق اليومية والأسبوعية أما الخارجية فتتمثل في مناطق التبادل، كما كان لعوامل تشابه السلع، وبعد المنتوج وبعد المناطق التبادلية إضافة إلى الجودة تأثيرا في النشاطات الاقتصادية.

- الخصوصيات الطبيعية وحتى السياسية لكل قطر مغربي بالرغم من وجود تشابه تضاريسي ومناخي.

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لإيالات المغرب العثمانية (الجزائر- تونس-طرابلس الغرب)، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، رقم 31، جامعة الكويت، 2010.

[2]- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1792-1830)، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1985، ص 85؛ ص 27.

[3]- المرجع نفسه، ص 46.

[4]- ناصر الدين سعيدوني، دراسات أندلسية مظاهر التأثير الايبيري والوجود الأندلسي بالجزائر، دار الغرب الإسلامي، بيروت 2003

3-التحديات والعراقيل:

- النظام الضريبي: نجدها في تزايد أو نقصان حيث تكون متأثرة بالجهاد البحري بحيث تلجأ الدولة إلى فرض نظام جباية متمثل في عوائد بيت المال، الحوانيت، الرسوم على النقابات، الطوائف، والمراسي[1].

- الحركات الديمغرافية: تتمثل في حركات السكان ونموهم وهجرتهم وتأثير ذلك، أو مكانة الحرف وتطورها أو انقراض بعض الحرف كالفخار إضافة إلى تأثير عملية التوزيع السكاني على التجارة الداخلية.

- تأثير العوامل الطبيعية: من خلال بروز الجوائح البيئية كالطاعون، وتأثيرات الوسط الطبيعي (المناخ) كالجفاف والجراد، والتصحر فهي تؤثر على الإنتاج الاقتصادي والزراعي[2].

- الأزمات الاقتصادية: والمتمثلة في الضغوطات الاقتصادية، واختلال التوازن الاقتصادي بفعل الثورة الصناعية اضافة الى التأثيرات الاقتصادية وبروز بعض المعاهدات.

- الامتيازات وهي عبارة عن التسهيلات القانونية والضمانات التي حصلت عليها الدول الأوروبية لاستغلال الثروات ونهبها ...

- التحديات الداخلية: تتمثل في الاضطرابات، الثورات كثورة درقاوة وابن الأحرش.

- التحديات الخارجية: تتمثل في التحرشات الأوروبية خاصة التحرشات الاسبانية والبرتغالية على السواحل المتوسطية والأطلسية إضافة إلى الحملات الاوروبية والتحالفات الدفاعية دون أن ننسى النزاع البيني اي بين الايالات تونس، طرابلس الغرب، ومع سلطنة المغرب.

خلاصة:

يمكن القول أن خصوصيات كل قطر من اقطار المغرب العربي الحديث قد تؤثر في إنتاجها الزراعي والصناعي وحجم المبادلات والمداخيل والنفقات ، إلا أن ما يجمع بين هذه الأقطار من أوجه التشابه في السمات الإنتاجية هو أكثر ما يميز بينها.

[1]- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، ص 68.
[2]- نفسه ، ص53.